في التعبير عن الزمن المستقبل بلفظ الماضي ووجه الاشارة هو المقابلة
الواقعة في التعبير عن الزمن المستقبل في كلامه فانه جعل الاستعارة
باعتبار الزمان مقابلة للاستعارة باعتبار النسبة وذكر لكل مثالا يخصه
والمقابلة يقتضي المغايرة **فافهم** قال الشارح **امر المصنف بالمفهم**
بالتامل في كلام المحقق **لكنا نقول بالاستعارة** اي استعارة
النسبة للنسبة السببية **في هزم الامير الجند دون نادي اصحاب**
الجنة اي لم يجعل نادي من استعارة النسبة اي هذه التفرقة
تحكم من غير فارق فلو حق فان كلا منهما يصح ان يكون من استعارة
النسبة كما قال الشم **فانه كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى**
الامير وهي نسبة الفعل للسبب **بنسبة الهزم الى الجند**
وهي نسبة الفعل الى الفاعل **ويصح الاستعارة** بالرفع عطفا
على فاعل يصح اي استعارة هزم الموضوع لنسبة الهزيمة
الى العسكر لنسبة الهزيمة الى الامير فاذا المشبه نسبة الهزم
الى الامير والمشبه به نسبة الهزم الى جنده وليس هذا على
اصل الاستعارة المصرحة من انه انما يذكر فيها لفظ المشبه
به **ويمكن تشبيه نسبة النداء الفاعل في الزمان المستقبل**
بنسبة النداء الفاعله في الزمان الماضي ويمكن الاستعارة
اي استعارة الفعل من النسبة الثانية للنسبة الاولى **وكون**
الاستعارة في احدى الصورتين للنسبة دون الضرورة
الاخرى تفرقة من غير فارق خبر المبتدا وهو كون الاستعارة
الخ وجه هذا الاخبار مع انه في الصورة اخبار بمؤنث عن مذكر لانه
في قوة قولك التفرقة بينهما تفرقة من غير فارق او قولك وكون الاستعارة
الخ فرق من غير فارق فالمنظور اليه المعنى وفرق المحقق بان نسبة
هزم الامير بالجند مغايرة بالذات لنسبة هزم الجيش الجند
لان الاولى نسبة تسببية والثانية نسبة فاعلية فلذا صح
التشبيه فيها والاستعارة بنسبة النداء في الزمن المستقبل
بخلاف

ونسبته

ونسبته في الزمن الماضي فانهما متحدان ذاتا لان النداء والمنادي في الزمنين
شيء واحد مختلفات اعتبارا اي باعتبار اختلاف زمنهما فلذا
جعلت الاستعارة في الزمن دون النسبة **ولم يلتفت** عطف
على امر بالتامل اي امر المص بالتامل الخاص الذي بينه الشم ولم يبينه
ولم يلتفت **الى ما هو اهم منه** اي من ان الحق من القولين
ايهما بالرفع مبتدا خبره محذوف تقديره هو اي لا يخرج عما سيتحقق
من الصدارة لكن نقل السيد في شرح المفتاح ان خروج ايهما
الاستفهامية عن الصدارة شايع في كلامهم ح فيصح جعل اي
خبرا فهو اعتراض على المص حيث اعتنى بالحق القول بالتفرقة مع
ان الاهم بيان ما هو الحق من قولي السيد والعضد فان السيد صرح
بان الاستعارة لا تجري في النسبة لما خلة في مفهوم الفعل
والعضد صرح بجريانها فيها كما في هزم الامير الجند فكان التنبيه
على الارجح من هذين القولين اولى من الامر بالتامل واجيب
بانه كما يجوز ان يكون امر بالتامل لذلك يجوز ان يكون امر به لينظر
ما هو الحق من الكلامين او للاشارة الى ان كلا من الكلامين
عليه منع ظاهر لان التحقيق ان كلامي السيد والعضد ليس فيه
شيء من التحقيق في هذا المقام لان ما ذكراه مبني على دخول النسبة
في مفهوم الفعل وتبعهما الشم على ذلك والحق خلافه واذا بطل مبنى
الكلامين تبين ان الحق ان الاستعارة لا تجري في الفعل باعتبار
النسبة لانها خارجة عن مفهومه **ونحن نقول** في بيان
ما هو الحق من القولين **الحق ما ذكره الشارح المحقق**
من عدم جريان الاستعارة في النسبة بالنظر لمثال العضد
لا مطلقا كما سينبه عليه الشم **لكن لا لما ذكره** من ان مطلق النسبة
لم يشتهر بمعنى يصلح الخ للقدح فيه بما سياتي في الشم بل لما سياتي
اما الاول وهو كون الحق مع الشريف **فلان الفعل** ليس موضوعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)